ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

الفينال «الليبي» الأميركّي على مشارف سرت والحكم الروسيّ!

محمد صادق الحسيني

لا ينفك العدوّان اللدودان أميركا وروسيا عن خوض الصراع على القرار وامتداداً على مصادر الطاقة وموارد القوة والنفوذ على امتداد السواحل والشطآن والأقطار والبلدان في شرق المتوسط. وآخر مشهد لهذا المعترك هو ليبيا العربية الأفريقية حيث تقاطع المصالح وتشابكها على أشده في هذه اللحظة التاريخية!

وبين مدّ وجزر طال أمده بين «إمارة» طرابلس الغرب و«إمارة «بنغازي الشرق، حيث ظهرت قوتان ليبيتان متصارعتان منذ إسقاط القذافي واحدة بقيادة السراج مدعومة من تركيا وقطر المدعومتين من جزء من حلف الأطلسي والأخرى بقيادة حفتر المدعوم من تحالف السعودية والإمارات والعمق المصري المدعومين بدورهم في الظاهر من روسيا، ولكن أيضاً بدعم خفيّ من واشنطن، والحرب بينهما ظلت سجالاً!

الجنرال حفتر الذي ظهر في الشرق الليبي بمثابة حصان محلي ليبي حاول الروس ترويضه ليخرج من عباءة واشنطن، فيما استقر السراج كحصان ليبي آخر حاولت تركيا بدعم أطلسي خفي ان تربح الرهان الكلي الليبي من بوابته على حساب مصر وفي مغالبة خفية مع الروس!

وظلت الأمور بين شدّ وجذب الى ان وصل الطرفان الى محطة الهلال النفطي عند مدينة سرت حيث تجمد السباق لفترة بسبب ظهور معادلة ردع متبادل، كادت أن تطيح بحفتر سريعاً وتعلن انتصار السراج سريعاً، لكن الروسي الذي خبر لعبة الأمم انطلاقاً من المخاض السوري سرعان ما عاد ليخلط الأوراق من جديد.

وفجأة يظهر حفتر مجدّداً بصوت عالٍ وكأنه استعاد أنفاسه من جديد.

فماذا وراء هذا الظهور بعد ضمور؟

وتعليقاً على هذا الظهور الجديد وتصريحات الجنرال حفتر الأخيرة، التي اتصفت بسقف عالٍ جداً من التحدّي، علق أحد الخبراء العسكريين الغربيين، المتابعين للشأن الليبي، قائلاً:

١ ـ انّ صعود نجم عقيلة صالح، رئيس برلمان طبرق، عربياً ودولياً، هو أحد أهمّ أسباب قيام الجنرال حفتر بجولة على مواقع قواته، في أماكن مختلفة من ليبيا، وإدلائه بتصريحاته النارية الأخيرة.

ولكن المهمّ أن يتمّ تمحيص محتوى هذه التصريحات، التي أرى فيها بأنها رسالة الى عقيلة صالح، والدول التي زادت من دعمها له، أكثر من كونها تهديداً لتركيا وحكومة السراج المدعومة منها. وهو يريد، بهذه التصريحات، ان يقول لهم إنه لا زال موجوداً وفاعلاً ومن الصعب إلغاء دوره او إخراجه من المشهد.

٢ ـ من هنا، فإنه قد قرّر القيام بمغامرة عسكريةٍ جديدة، في قاطع سرت/ أبو قرين على ساحل المتوسط، خاصةً انّ جميع داعميه، وبلا استثناء ليس لديهم ايّ مانعٍ من تنفيذه مغامرة كهذه، وذلك لأنهم «ليس لديهم من طريقةٍ لإزاحته من المشهد سوى الزجّ به في معركة خسارتها واردة».

اذ انّ داعمي حفتر يعتقدون بأنّ خسارته لمعركة سرت عسكرياً سوف تمهّد المسرح

او المشهد لصالح قوىً سياسيةً أخرى، في المنطقة الشرقية، تملأ الحيّز الذي يشغله حفتر حالياً، مما يخلق ظروفاً محلية، الى جانب الإقليمية والدولية، مناسبة لبدء عمليةٍ سياسية تؤدي الى إنهاء الحرب في ليبيا واعادة بناء الدولة الليبية الموحّدة على أسس جديدة، ترتكز الى خلق توازن في الحقوق والواجبات بين مواطني شرق ليبيا وغربها.

٣ ـ وهذا، حسب تقديرنا، يؤكد ما كان لدينا من معلومات، حول إجماع دولي، على إنهاء دور حفتر في ليبيا. وما يضاعف تأكيد انتهاء دوره هي التحضيرات الجارية في الولايات المتحدة لفرض عقوبات، على حفتر شخصياً، ومصادرة أملاكه، المنقولة وغير المنقولة، في الولايات المتحدة.

بعد فشله في تأدية الدور، أيّ السيطرة على ليبيا، وتحويلها الى قاعدة للأنشطة الأميركية الهدامة، في كلّ أفريقيا وليس في ليبيا فقط، ما جعل الولايات المتحدة تحيل المهمة الى المجذوب التركي، خاصة انّ له أطماعاً كبرى، سياسية واقتصادية وعسكرية، في كلّ المغرب العربي وليس فقط في ليبيا.

اي ان الأميركي قد توصل الى قناعة بان دور الذيل التركي، عضو حلف شمال الاطلسي القوي عسكرياً والطموح عثمانياً، سوف يكون أكثر قدرةً لتأدية المهمة المطلوبة أميركياً. وهو الامر الذي نعيش مشاهده منذ عام ونيّف تقريباً، اي منذ بدء هجوم حفتر على طرابلس الغرب، الذي استجلب التدخل العسكري التركي. وهو التدخل الذي بدا، نتيجة للمخطط المسبق والذي أُعد بعناية، وكأنه تحرك طبيعي من قبل اردوغان، الرئيس الاسلامي الذي يقدم المساعدة لحكومة اسلامية في ليبيا. لكن حقيقة الأمر هي كما أوضحنا اعلاه اي انّ ما يحدث هو حلقات في مسلسل محكم الإعداد، يهدف في نهاية المطاف، الى تحويل ليبيا الى منصة لحلف الناتو والولايات المتحدة الأميركية، يتم فيها توطين قيادة أفريقيا في الجيش الأميركي، المسماة أفريكوم (Africom)، التي ستشرف على مواصلة المناورة بفلول داعش وبوكو حرام وغيرهما من المسميات، في دول الساحل الأفريقية، من نيجيريا غرباً وحتى السودان شرقاً، وذلك بهدف :

أولاً : فرض السيطرة العسكرية الأميركية على كامل شمال أفريقيا، من بور سعيد شرقاً وحتى طنجه غرباً. وهذا يعني إطباق سيطرتها على شواطئ المتوسط الجنوبية، وذلك استكمالاً لسيطرتها على سواحله الشمالية، بدءاً من الاسكندرون السوري المحتل شرقاً، مروراً بمضائق الدردنيل والبوسفور على مداخل بحر مرمرة، ثم بحر ايجه لنصل الى محيط جزيرة كريت، التي تضم قواعد عسكرية أميركية بحرية وجوية، لنصل في ما بعد الى سواحل ايطاليا وفرنسا والبرتغال، حيث مضيق جبل طارق، الذي يفضي الى المحيط الاطلسي.

وهنا يجب ان نتذكر ان، هذه المناورة الاستراتيجية الواسعة، لا تهدف فقط للسيطرة على ثروات البلدان العربية الواقعة على الساحل الجنوبي للمتوسط، وانما هي تهدف ايضاً الى الإطباق الاستراتيجي على طرق إمداد الاسطول البحري الروسي في شرق المتوسط وقطع إمداداته المقبلة من روسيا، في حال حدوث اي مواجهة عسكرية استراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا او بينها وبين روسيا والصين على الجانب الآخر.

ثانياً: وكما اسلفنا أعلاه فإن الهدف هو تحويل ليبيا الى منصة إدارة حروب وتوترات وصراعات، لا نهاية لها في القارة الأفريقيّة، بهدف خلق حالة فوضى شاملة في كل انحاء القارة، تؤدي الى حالة انعدام للاستقرار السياسي في كل دول القارة، الأمر الذي سيقود بالضرورة الى الحاق اضرار بالغةٍ باقتصاديات دول القارة الأفريقية، العربية منها وغير العربية، ويجعل من دخول الاستثمارات الأجنبية الى هذه الدول أمراً بالغ الصعوبة، بسبب الأخطار الأمنية وحالة عدم الاستقرار السياسي في هذه الدول.

واذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان جمهورية الصين الشعبية لها من الاستثمارات، في مشاريع البنى التحتية على وجه الخصوص، في العديد من الدول الأفريقية، تزيد قيمتها الإجمالية على ثلاثمئة مليار دولار، وان لروسيا العديد من المشاريع الاستراتيجية في الاقتصاد والبنى العسكرية في دول أفريقية عدة، وأن روسيا لديها تفويض من مجلس الامن الدولي بإعادة هيكلة القوات المسلحة لأكثر من دولة أفريقية، في إطار جهود مكافحة الارهاب، فيصبح من السهل، على المتابعين فهم الأهداف الاستراتيجية، للولايات المتحدة الأميركية في ليبيا.

ثالثاً: تلك الاهداف، التي يمكن اختصارها في النقاط التالية :

أ) وقف مشاريع التعاون الاقتصادي الصيني مع الدول الأفريقية، الأمر الذي سيلحق ضرراً كبيراً بمشروع الصين العملاق، طريق واحد وحزام واحد، وبالتالي إلحاق اضرار كبرى بالاقتصاد الصيني، في محاولة لمنع تبوئها قيادة العالم اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً خلال أعوام قليلة.

ب) خلق تهديد استراتيجي بحري، للأسطول الروسي في المتوسط، وما سينجم عن ذلك من أضرار على المصالح الروسية في الشرق الاوسط وأفريقيا، وما سيلحقه ذلك من تهديد لمشاريع التعاون الاقتصادي الروسي، سواءٌ مع دول شمال أفريقيا العربية او مع بقية الدول الأفريقية، ونخص من اوجه هذا التعاون بالذكر تعاون روسيا مع دول أفريقيا السمراء في مجالي التعدين والطاقة، النفط والغاز.

وختاماً، ومن اجل الموضوعية بشكل أساسي، فان من الواجب الإشارة الى ان حفتر والسراج وجهان لعملةٍ أميركية واحدة، وان انتصار احدهما على الآخر لا يعني انتصاراً للشعب الليبي وانما انتصار للبيت الابيض الأميركي ولساكن البيت الفلسطيني المقدسي المحتل، في حي الطالبية في القدس الغربية. الذي تسميه بلدية الاحتلال شارع بلفور، بنيامين نتن ياهو، الذي يدير قسماً من العمليات العسكرية في ليبيا عبر غرفة عمليات اسرائيلية في تشاد.

ليبيا على مفترق طرق ضمن لعبة الأمم بين موارد نفط وغاز واخرى قوة ونفوذ، لا حل لها الا على يد ليبيين من جنس جديد لا يعملون بمثابة حصان عند القوى والدول العظمى وانما رجال عاهدوا اللّه على خدمة شعبهم وأهلهم وخلاصه من دائرة نفوذ الأطلسي والاستكبار العالمي الطامع بثروات بلدهم!

بعدنا طيبين قولوا اللّه...

نهاية فترة السماح وسقوط «حكومة المستقلّين»

ناصر قنديل

– يعرف كل متابع لشؤون لبنان والمنطقة أن الحديث عن حياد في السياسة هرطقة، فأصل السياسة التزام. وعندما يكون الحديث عن أعلى هيئات ممارسة السياسة في أي دولة هي الحكومة، يكون أعضاؤها حكماً هم الأقل حيادية بين مواطنيهم، وقد اجتمعوا في حكومة على خط سياسي يتبدى اقوالاً تشكل الرابط الذي جاء بهم إلى الحكم لترجمته أفعالاً، فكيف ببلد كلبنان واقف على فالق الزلازل الإقليمي والدولي، وجاءت حكومته الأخيرة بعد أحداث عاصفة ونتاج تفاقم أزمته الاقتصادية والمالية، ولذلك كان مستغرباً أن تصرّ الحكومة على أنها حكومة مستقلين، إلا بقدر ما كان ذلك انتزاعاً لكذبة حكومة المستقلين من أصحابها الأصليين الذين طرحوها، بقصد المجيء بحكومة مناوئة للمقاومة، يطلقون عليها تسمية المستقلين نفاقاً، وللعب بعقول وقلوب الناس التي سئمت السياسة والسياسيين، فلعبت الحكومة لعبة خصومها الذين أنكروا عليها هذه الصفة منذ البداية، لأنها استولت على منتج فكري تعود ملكية حقوق استعماله لهم حصراً.

– تحت عنوان حكومة المستقلين تشكل مركب الحكومة الجديدة قبل سبعة شهور، وفتح الباب لممثلين بنصف لون عن الأطراف الممثلة في الحكومة والداعمة لها، ومعهم لممثلي اللون الرمادي العربي والدولي الراغب باختبار فرص الفصل بين مساعي تعافي لبنان اقتصادياً والمواجهة التي تخوضها إدارة الرئيس الأميركي مع إيران وحزب اللّه، وكان لهذه الدعوة عراب هو الدبلوماسي الأميركي السابق جيفري فيلتمان، الذي أطلق دعوته من منبر الكونغرس، الذي قال أمامه إن لبنان ساحة تنافس استراتيجي مع روسيا والصين من جهة، وإن لبنان ساحة مواجهة مع حزب اللّه من جهة موازية، ليصل إلى الدعوة للفصل بين المسارين، بعدم التخلي عن الدعم المالي والاقتصادي للبنان ضمن شروط إصلاحيّة نص عليها مؤتمر سيدر كي لا يسيطر المنافسون عليه، والاستثمار السياسي على الأزمة لإضعاف حلفاء حزب اللّه وفي مقدّمتهم العهد الرئاسي للرئيس ميشال عون والتيار الوطني الحر ورئيسه النائب جبران باسيل، كي ينجح توظيف الأزمة في خدمة خيار المواجهة، وكان لهذه الدعوة ذاتها ناطق رسمي هو وزير المالية الفرنسية برونو لومير الذي وقف متحدثاً بلسان حكومته في اجتماع وزراء مالية دول قمة العشرين الافتراضي مطلع العام، داعياً لفصل مساعي تعافي لبنان عن المواجهة الأميركية مع إيران.

– خلال شهور مضت كانت الحكومة تعيش مناخ التفاؤل بنجاح فرضيات فيلتمان ولومير، وكان من يلتقي الوزراء المتمسكين بالحديث عن حكومة مستقلين والفرحين بها، يسمع منهم تمسكهم بالحكومة والدفاع الشرس عنها، وفي مقدمتهم الوزير المستقيل ناصيف حتي، الذي لم يكن قد اكتشف يومها، قبل أسابيع قليلة، أن البلد بحاجة لعقول خلاقة ونيات صادقة لم يجدها في الحكومة، بل وجد فيها أرباب عمل عديدين بدلاً من رب عمل واحد هو لبنان، وليس بعيداً وجود وزراء آخرين يكتشفون فجأة اليوم أو غداً ما اكتشفه حتّي بالأمس، فجوهر القضية هو أن فترة السماح قد انتهت، والحكومة قد اكتشفت مع زيارة وزير الخارجية الفرنسية جان إيف لودريان، أن رهان فيلتمان – لومير قد سقط، وأن السياسة الأميركيّة صارت أوروبية خليجية، ومضمونها أن لا أموال للبنان لا من صندوق النقد ولا من سيدر ولا من بعض الراغبين، خارج سياق مستقبل المواجهة مع حزب اللّه التي تقودها واشنطن، والتي تستهدف تحصيل مكاسب لحساب أمن كيان الاحتلال، عنوانها انسحاب الحزب من سورية وتسهيله قبول الحكومة بخط «هوف» لترسيم الحدود البحرية، ولذلك سيتبلّغ الوزراء «المستقلون» تباعاً أن عليهم مغادرة المركب الحكومي، تعبيراً عن استقلاليتهم، فمضمون الاستقلال كما الحياد، هو الاستقلال عن حزب اللّه والحياد عن خياراته.

– تمر المواجهة بين واشنطن وحزب اللّه بلحظة مفصلية بانتظار رد المقاومة على العملية التي أدت لاستشهاد أحد مجاهديها قرب مطار دمشق، والواضح أن الحراك الأميركي في الفترة الفاصلة عن الرد سيكون محموماً، وأن أوراق الضغط والرسائل المشفّرة ستستعمل على مدار الساعة، وبمعزل عن تقييم الأشخاص، سنشهد كثيراً من اللزوجة السياسية تعلن انتقال الحكومة من حكومة مستقلين حيادية إلى حكومة صمود ومواجهة، تعرف وتعترف بأنها في قلب مواجهة كبرى لا مكان للاستقلال عنها ولا للحياد فيها، أياً كانت الملاحظات التي سيُبديها المغادرون، والتي قد تحاكي بعض الوقائع الصحيحة، لكن بهدف تبرير المواقف الخاطئة.

كشف وثائق سرية هامة عن حقيقة مواقف السعودية من اليمن

أعلنت "الجزيرة نت"، عثورها على ١٦٢ صفحة من الوثائق السعودية السرية التي تكشف عن معلومات مهمة بشأن طريقة إدارة النظام السعودي ملف اليمن منذ انطلاق الثورة الشبابية عام ٢٠١١.

وترجع الوثائق إلى فترة زمنية مهمة وحساسة في اليمن مهدت لاندلاع الحرب في ٢٠١٥، كما تناولت الوثائق ملفات لا تزال مفتوحة حتى الآن، وأظهرت موقف الحكومة السعودية من قوى وشخصيات تطالب بانفصال الجنوب، ومن إعادة النظر في دعم القبائل، وعدم تحركها لإيقاف أنصاراللّه رغم توصية الاستخبارات السعودية بذلك.

وتلقي هذه التسريبات الضوء على الأجندة الحقيقية للسعودية، خاصة بعد تقديمها الأسبوع الماضي نسخة محدثة من اتفاق الرياض بين حكومة المستقيل هادي وما يسمى بـ"المجلس الانتقالي الجنوبي" -المدعوم إماراتيا- ومحاولة تصوير هذا الاتفاق كإنجاز.

وتثبت الوثائق المسربة تكريس المملكة منذ نهاية ٢٠١١ سياسات عدة دفعت اليمن للوصول إلى وضعه الحالي.

وتتعلق الوثائق بعدة ملفات خطيرة، وأهمها:

ملف الجنوب

كشفت الوثائق أن السعودية كانت تتعامل مع فصل جنوب اليمن كأحد الخيارات الأساسية لحل ما تصفه "بقضية الجنوب"، إلى جانب طرح خيار الفدرالية المحتمل مرحليا، وأنها كانت تحاول استغلال الوضع والاحتجاجات في الجنوب لخدمة مصالحها فقط.

فقد سعت لدعم واستقطاب عدة كيانات جنوبية، وجندت بعض القيادات الجنوبية لرصد تحركات ومواقف كل طرف في الجنوب مقابل توفير دعم مادي لهم، كما تشير إلى ذلك وثيقة صادرة برقم (١٧١٤٦) في تاريخ ١٥/ ٢/ ١٤٣٣ للهجرة (الموافق ٩/ ١/ ٢٠١٢) من مكتب وزير الداخلية.

وأظهرت الوثائق أيضا أن السعودية أوعزت بالتجسس على اجتماعات الجنوبيين التي كانت تتم برعاية دولية، وأنها جندت بعض الحاضرين فيها لرفع التقارير وكتابة ما يطرحه كل طرف.

وتشير الوثائق إلى أن بعض القوى الجنوبية التي كانت تسعى للانفصال نجحت بعد توقيع المبادرة الخليجية عام ٢٠١١ في الحصول على دعم سعودي كبير بحجة محاربة ما وصفته السعودية بالتوغل الإيراني جنوبي اليمن، وجرى كل ذلك على عكس ما كانت تعلنه الرياض من دعم للحكومة اليمنية ووحدة أراضيها.

ملف القبائل

وتكشف الوثائق بشكل واضح أن إستراتيجية السعودية في اليمن قائمة على تفكيك اليمن عبر دعم الكيانات المختلفة، لضمان بقاء تلك الكيانات القبلية والسياسية كقوة ضغط ونفوذ توازي قوة ونفوذ حكومة هادي، مع تحريض بعض تلك القوى على مواجهة قوى أخرى، بما يحقق مصالح المملكة على حساب اليمن.

وتظهر وثيقة عنونت "بسري جدا.. محضر اجتماع لجنة مراجعة مخصصات المشائخ اليمنيين" وصادرة من مكتب مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية، السعي الدائم لتكريس سلطة القبيلة من خلال تقديم الدعم المادي لبعض المشايخ مقابل ضمان تنفيذهم أجندات وسياسات الرياض، وأن مقدار الدعم لشيوخ تلك القبائل يحدد حسب أهمية كل قبيلة ومدى التزام شيوخها بتنفيذ التوجيهات والتعليمات الواردة إليهم، بعيدا عن سلطة الدولة اليمنية.

علاوة على ذلك، كانت المملكة تتجاهل طلبات الدعم التي كانت ترد من السلطات اليمنية ممثلة في ذلك الوقت في الرئيس عبد ربه منصور هادي ورئيس الوزراء حينها محمد باسندوة، في حين كانت تصرف مبالغ كبيرة لشيوخ القبائل كمنح شخصية لهم، ومنح لتنفيذ بعض المشاريع في مناطقهم لضمان ولاء أفراد القبيلة.

ووفقا للوثائق، جنّدت السعودية عددا من القبائل لقتال قبائل وكيانات أخرى كانت تعتبرها مناوئة للسعودية، وسعت لضمان تنفيذ تلك القبائل أجندة السعودية بعيدا عن سيادة وسلطة الدولة اليمنية.

وتظهر الوثائق السرية أن الرياض كانت تتواصل بشكل مباشر مع مشايخ القبائل لإدارة وتنفيذ عمليات منفردة خارج سلطة الحكومة الشرعية، رغم أن السلطات السعودية كان بإمكانها التنسيق عبر سلطة الدولة اليمنية، لكنها كانت تحرص بشكل كبير على تفتيت سلطة الدولة من خلال تقوية شوكة القبائل ودعمها بالمال والسلاح.

مخصصات القبائل

وضمت الوثائق خطابا مصنفا بـ"سري للغاية" بتاريخ ٢٩ صفر ١٤٣١ للهجرة (الموافق عام ٢٠١٠ الميلادي) من قبل ملك السعودية آنذاك عبد اللّه بن عبد العزيز، يوعز فيه بتوفير مبلغ ٥٠ مليون ريال (نحو ١٣ مليون دولار) لدعم وتسليح القبائل اليمنية الموالية للمملكة في المناطق المحاذية للحدود السعودية، والسعي لضمان ولائها.

وفي برقية بتاريخ ١٩ رمضان ١٤٣٣ للهجرة (الموافق عام ٢٠١٢ الميلادي) من طرف القائم بأعمال اللجنة الخاصة بمجلس الوزراء السعودي إلى ولي العهد، يشير صاحب الرسالة إلى أحد كبار شيوخ القبائل في اليمن وزيارته المملكة، وما تخصصه له الحكومة السعودية من أموال.

ويقول المسؤول السعودي "سبق أن صدر التوجيه السامي الكريم العام الماضي بإيقاف المخصصات الشهرية لكبار المشايخ بناء على تدخل الرئيس اليمني السابق، ثم وجّه الأمير سلطان بن عبد العزيز بصرف مساعدات سنوية لمن يقوم منهم بزيارة المملكة".

وتضيف البرقية أن هذا الشيخ الزائر صُرف له في رمضان من العام الماضي مبلغ ١,٥ مليون ريال سعودي، وأنه "تم العرض باقتراح صرف مبلغ مماثل لما صرف له العام الماضي، وسيسلم له بعد أن تشرف بالسلام عليكم"، وفقا لنص البرقية.

إعادة النظر في التحالفات

وفي برقية أخرى من طرف وزير الخارجية السعودي آنذاك سعود الفيصل إلى الملك بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١٤٣٣ الهجري (الموافق عام ٢٠١٢ الميلادي)، يقر الوزير بأن علاقة المملكة مع اليمن ارتكزت على شيوخ القبائل من "دون تقييم واقعي لمكانتهم وقدراتهم".

ويضيف أن حرب صعدة مع انصار اللّه الحوثيين أثبتت أن "تأثير المشايخ متواضع، وأنهم لم يتمكنوا من حماية أمن وسلامة المملكة، بل استخدموا الأمر بالتنسيق مع النظام السابق كوسيلة للابتزاز والحصول على الأموال".

ودعا الوزير في برقيته إلى تغيير تحالفات المملكة داخل اليمن، والانفتاح على المجتمع المدني والأحزاب، في ضوء التغييرات التي أحدثتها الثورة اليمنية.

ملف الانقلاب

توضح الوثائق أن السعودية كانت على علم بكل تحركات انصار اللّه الحوثيين قبل سيطرتهم عام ٢٠١٤ على العاصمة صنعاء بأكثر من عامين، ورصدت تقاريرها الاستخبارية نية وخطط انصار اللّه للسيطرة على صنعاء بمساندة الرئيس الراحل علي عبد اللّه صالح، لكنها لم تحرك ساكنا، وتركت مجاهدي انصار اللّه وصالح تتقدم وتطيح بالحكومة.

وكشف تقرير مرفوع من رئيس الاستخبارات السعودية في مارس/آذار ٢٠١٢ عن كل تحركات أنصار اللّه الحوثيين ومناطق سيطرتهم، ومواقع تخزين السلاح، وطرق تهريبه، ودور صالح في دعم انصار اللّه الحوثيين للسيطرة على صنعاء، والمبالغ التي صرفت لقيادات انصار اللّه لتمويل التحرك.

وتوضح الوثائق أن الحكومة السعودية تجاهلت توصية رئيس الاستخبارات بضرورة التحرك لمنع الحوثيين مبكرا من التقدم، وتركتهم يصلون إلى صنعاء، ليكون هناك مبرر لشن حرب وتدمير الدولة اليمنية وفرض التدخل العسكري المباشر فيها.

وفي ملفات أخرى، كشفت الوثائق عن إعاقة السعودية أي جهود لإعادة إعمار مدينة صعدة بعد توقيع المبادرة الخليجية وتوقف الحروب الست، ومنها محاولات إعاقة دعم ألماني وقطري قُدم لإعادة إعمار صعدة كمساهمة لحل صراع الحكومة اليمنية مع انصار اللّه الحوثيين حينها، مما أسهم في تفاقم الصراع وتوسعه.

هادي والسعودية

وأوضحت إحدى الوثائق أن الرئيس عبد ربه منصور هادي طلب مبلغ ٣٠ مليون ريال سعودي (نحو ٨ ملايين دولار) لدعمه في انتخابات ٢٠١٢ إثر تنازل علي صالح عن السلطة، لكن علي بن عبد العزيز الخضيري القائم بأعمال اللجنة الخاصة المكلف من قبل مجلس الوزراء السعودي كتب في الوثيقة الموجهة لمساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية أن الدعم الذي يطلبه هادي هو دعم شخصي وليس لتمويل الانتخابات، لكونه المرشح التوافقي الوحيد، واقترح الخضيري في برقيته أن يدعم هادي بمبلغ مليون دولار فقط.

كما أظهرت الوثائق اتهام علي محسن الأحمر نائب الرئيس اليمني بغموض موقفه من السعودية وجدية ولائه للرياض.

من ناحية أخرى، سعت السعودية إلى تجنيد وشراء الصحفيين في اليمن، كما دلت على ذلك وثيقة صادرة برقم (٥٩٨/ل/٣٣) بتاريخ ٢٣/ ٣/ ١٤٣٣ للهجرة (الموافق ١٥/ ٢/ ٢٠١٢)، إضافة إلى البحث عن قيادات موالية لها في مدينتي تعز وإب لتنفذ من خلالهم أجندتها، على اعتبار أن المحافظتين تمثلان أكبر تكتل سكاني في اليمن، ووجود المملكة فيهما ضعيف.

وأوضحت وثيقة برقم (٧ /٢/ ١) بتاريخ ١٩/ ٤/ ١٤٣٣ (الموافق ١٢/ ٣/ ٢٠١٢) أن المملكة كانت على علم بقيام الرئيس الراحل صالح بتسهيل سيطرة تنظيم القاعدة على مناطق جنوبية عبر قائد المنطقة هناك مهدي مقولة، ومع ذلك استمرت في توفير غطاء سياسي لصالح عبر المبادرة الخليجية.

العالم